الوضع التركيبي للمُركَّب الاسمي المُتقدّم على الفعل

د. عبد الحميد دباش
أستاذ اللسانيات العربية و الفرنسية
جامعة ورقلة،
ورقلة، الجزائر

ملخص بالعربية:

قد يُبدل المركبُ الاسمي الموالي للفعل مكانه ليتقدم على الفعل، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في البنية التركيبية للجملة. هنا تتباين آراء النحاة القدماء و اللغويين المحدثين تبعاً لتباين المعايير المستعملة في التحليل. و قد تميزت وجهات النظر المختلفة بسطحيتها و عدم شموليتها و بكونها غير تركيبية أحياناً أخرى. سنحاول هنا إبراز ضعف هذه الآراء مُقترحين تحليلاً تركيبياً أكثر شمولية و أكثر دقة.

الكلمات المفاتيح:

عربية، النحو التقليدي، تركيبية، الوضع التركيبي، مركب اسمي، وظيفة، تقديم، متطرف

ملخص بالإنكليزية:

It will happen, in Arabic, the nominal phrase changes its place after the verb for taking the first position, this implies the modification of the sentence's syntactic structure. Several analyses have been proposed, but they remain imprecise, so that they can not arrive to give the proper status of this nominal phrase. Why these analyses, traditional and contemporary, do miss precision? What are criteria used in these analyses? This article will attempt to give answers to these questions, proposing more exhaustive and effective syntactic analysis.

قد يُبدّل أحد المُؤلفات مكانه العادي مُتقدّما بذلك على الفعل، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في البنية التركيبية للجملة. حول هذه النقطة تباينت آراءُ النحاة القدماء واللغويين المُحْدثين تبعا لتَبَايُن المعايير المُستعملة في التحليل؛ وقد تَميزت وُجهاتُ النظر المختلفة بِسطحيتها وعدم شُموليتها و بكَونها غير تركيبية أحيانا أخرى. سنحاول هنا إبراز ضعف هذه الآراء مُقترحين تحليلا تركيبياً أكثر شُمولية وأكثر تجانُسا ودِقة.

إذا كان الاسمُ، نواةُ المُركب الاسمي [١] المتقدم، منصوبًا ، بحيث تلحقه فتحة إعرابية، اعتبره النحاة القدماء «مفعولاً [به] مقدَّماً»، (ابن هشام، ١٩٦٣، ١٩٢. يُنظر كذلك سيبويه، ١/٨١، ٨٣، ابن يعيش، ٢/٣٠) كما في:

١ – **﴿نوحاً هَدَينا مِن قَبل﴾**. (القرآن الكريم، ٦/٨٤)،

لأن الفعل«هَدى» مُتعد يتطلب، في رأيهم، مفعولا به، فجاء الاسم المنصوب ليكون ذلك المفعول، ولأن هذا الاسم يأتي بعد الفعل منصوبا، في البنية المُرَكَّبية (٢) العادية للجملة، على أنه مفعول به، كما في:

٢ – **هَدَينا نوحاً من قبل**.

فالنحاة هنا يُحددون مفعولية الاسم المتقدم باعتمادهم على معيارين اثنين، دلالي وإعرابي؛ يتمثل الأول في افتقار الفعل إلى عنصر يُكمّل دلالته، وهذا ما يُعَبِّرون عنه بتَعدية الفعل، ويتمثل الثاني في نصب هذا الاسم، وهذه هي الحالة الإعرابية للمفعول به.

بهذه الطريقة يكون الاسم المتقدم عنصرا من المركب الفعلي الخاص بالجملة مثله مثل الاسم الموالي للفعل، مما يعطينا بنية واحدة للجملتين ١ و٢. يتضح هذا أكثر في الجمل التي يُذكر فيها المركبُ الاسمي المسندُ إليه، من مثل:

٣ – **نوحاً هَدَى اللهُ من قبل**،

٤ – **هدى اللهُ نوحاً من قبل**.

فحسب هذا الرأي، نكون أمام مركب فعلي واحد في الجملتين، أي بغض النظر عن موضع الاسم «نوحاً»، تقدم على الفعل أو تأخر. ينضم هذا المركب الفعلي إلى المركب الاسمي الموجود بداخله ليشكل معه بناء الجملة. وهذا كما يلي:

جملة = مركب فعلي + مركب اسمي،
(نوحاً...هدى من قبل) + (الله)،
(هدى...نوحاً من قبل) + (الله).

بعبارة أخرى، تبقى البنية التركيبية نفسها في كلتا الجملتين ١ و٢ وكذا ٣ و٤، برغم أن لكل منهما بنية مركبية خاصة، أي ترتيبا مختلفا. وإذا كان الاسم المنصوب قد تَقَدم في ١ أو في ٣، فلغاية أسلوبية القصد منها، حسب رأيهم، هو تخصيصه أو تمييزه عن غيره ولَفتُ الانتباه إليه.

هذا الرأي سيتبناه اللغويون المحدثون بدورهم، فيما بعد.

في الواقع، إن تقدُّم الاسم، الذي قد يتوسع فيأخذ صورة المركب الاسمي، له أثر تركيبي ومن ثم دلالي، من حيث إنه اكتسب وضعاً تركيبيا يختلف عن وضعه في البنية المركبية العادية، عندما كان مُوَاليا للفعل؛ هذا الوضع الجديد هو نتيجة للتغيير الذي طرأ على مستوى البنية المركبية العادية للجملة، الشيء الذي جعل النحاة يتكلمون عن مَسلك أسلوبي، دون أن يقولوا بتبدُّل وضعه التركيبي ومن ثم وظيفته التركيبية.

فإذا كان الفعل «هدى» متعديا بحيث يأخذ مفعولاً به، أي مُتممًا فعليا [٣]، كما في:

٥ – **﴿لو يشاء اللهُ لهَدَى الناسَ جميعًا﴾**. (القرآن الكريم، ٣١/١٣)،

فإنه قد يلزَم مُستغنيا عن مُتمِّمه، كما في:

٦ – **﴿وَجَدك ضالاً فهَدَى﴾**. (القرآن الكريم، ٧/٩٣).

وقد يلزَم كذلك إذا بَدَّل المركب الاسمي مكانه ليتقدم على الفعل، الأمر الذي يُفقده صفة المُفاعِل [٤] الدلالية ومن ثم وضعَه التركيبي كمُتمِّم فعلي. ذلك ما يُمكن ملاحظته في الملفوظ التالي:

٧ – ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾. (القرآن الكريم، ٧/٣٠).

فالبنية المركبية العادية للملفوظ ٧ هي:

٨ ـ هدى فريقاً وحَقت الضلالة على فريق.

إذن فالتقدم هو الذي غَيَّر السلوك التركيبي للفعل جاعلا منه فعلا لازماً بعد أن كان متعديا وسلب المركب الاسمي وضعَه كمُتمِّم فعلي ليُعطيه وضعا جديدا يُوافق مَوضعه في البنية المركبية ومن ثم التركيبية الجديدة للجملة.

أما إذا كان المركبُ الاسميُ المتقدمُ منصوباً بحيث يعود عليه، بعد الفعل، ضميرٌ يحمل مُحتواه الدلاليَ، كما في:

٩ – ﴿الأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ (القرآن الكريم، ٥٥/١٠)،

فإن النحاة يعتبرونه مفعولاً به و لكن ليس للفعل الذي يليه و إنما لفعل مُستتر مُطابق للفعل الظاهر، أي أنه « يُنصَب بفعل محذوف وُجوبا يُفسره الفعلُ المذكور» (ابن هشام، ١٩٦٣، ١٩٣). و بذلك تأخذ الجملة السابقة عندهم الشكلَ:

١٠ – [وَضَع] الأرضَ؛ وَضَعها لِلأنام.

يبدو هنا أن اكتفاء الفعل الظاهر بالضمير الذي يلحقه، باعتباره مفعولا به، هو الذي دفع النحاة إلى البحث عن فعل آخر ينصب المركبَ الاسمي المتقدم ولو باللجوء إلى التقدير، لأن الفعل الظاهر هنا لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، وقد ظهر، وهو الضمير المتصل «ها». هذا ما يُوضحه ابن يعيش بقوله: «إن هذا الاسم ، وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبل أنه اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي <...>. هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين. ولَمّا لم يجز أن يَعمل فيه أُضمِر له فعل من جنسه وجُعِل هذا الظاهر تفسيرا له؛ ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فَسَّره هذا الظاهرَ فلم يَجُز أن يُجمَع بينهما لأن أحدهما كاف». (ابن يعيش، ٢/٣٠. يُنظر كذلك سيبويه، ١/٨١، ابن هشام، ١٩٦٣، ١٩٣).

لقد لاحظ النحاة هنا عدَم التوافق بين الجانبين الدلالي والتركيبي للفعل، إذ رأوا أن هذا النوع من الأفعال يتطلب، من الناحية الدلالية، عنصرا واحدا يُمثِل المفعول في المعنى، أي الذي «يتلقى الحدث» (J.DUBOIS, 365)، في حين انضم إليه، من الناحية الشكلية التركيبية، عنصران اثنان، أحدهما هو الضمير الذي يلحق الفعل ويَشغَل وظيفة المفعول به، وثانيهما هو المركب الاسمي المتقدم الذي لا يصلح أن يكون مفعولا به، مع أنه منصوب، لأن هذه الوظيفة مشغولة بالضمير العائد السالف الذكر. فلم يبق لهم إلا أن يجدوا له فعلا آخر، ولو على سبيل التقدير؛ وبذلك أصبح المركبُ الاسمي المتقدمُ مفعولا به لِفعل محذوف ينتمي إلى جملة مُقدَّرة.

بِعبارة أخرى، مَيَّز النحاةُ بين مفهومين اثنين ينتميان إلى مستويين مختلفين، المفعول به التركيبي الممثل بالضمير العائد، الذي ينضم إلى الفعل داخل المركب الفعلي، والمفعولِ به في المعنى، أي المتلقي للحدث، المُمثل بالمركب الاسمي المتقدم، والذي لا ينتمي إلى المركب الفعلي.

باختصار، لقد فَرَّق النحاة بين ما هو تركيبي وما هو دلالي، غير أنهم لم يُفلحوا في تحديد الوضع التركيبي لِلمركب الاسمي المتقدم، الأمر الذي دفعهم إلى إبعاد هذا الأخير عن جملته الحقيقية وإلحاقه بِجملة أخرى مُفتَرَضة، لا وُجود لها في الواقع اللغوي. هذا يعني أن المركب الاسمي المتقدم لا ينتمي، في رأيهم، إلى المركب الفعلي لِلجملة وإنما ينتمي إلى مركب فعلي لجملة أخرى مُفتَرضة.

إن هذا التقدير قد أدى إلى تغيير في بنية الملفوظ مُعطيا له بنية تركيبية جديدة، غريبة، تختلف عن بنيته الواقعية و جعل من الجملة ٩ جملتين اثنتين. «لماذا نذهب بعيدا فنقدِّر مؤلِفا لا يوجد في الواقع الشكلي لِلملفوظ» (A.DEBBACHE 1992, 111) مع أن الملفوظ تام شكلا، مستقل تركيبياً؟ ! إنه «من غير المفيد أن نضيف إليه مؤلفا جديدا هو في غنىً عنه؛ فكل تقدير لِعناصر جديدة يُغَيِّر من شكل الملفوظ مُعطيا ملفوظا جديدا، مخالفا للأول، على الأقل على المستوى التركيبي».(المرجع نفسه). إن التقدير في الحقيقة مَسلك دلالي يهدف إلى إيجاد العناصر الخفية لِلبنية الدلالية لِلجملة، هذه البنية

الممثلة بكافة العناصر المشاركة في المعنى، بارزةً كانت أم مُستترة، في حين أن العناصر التركيبية تنتمي إلى المستوى الشكلي فقط حيث تتواجد تواجدا صريحاً.

اللغويون المحْدثون بدورهم يرون في المركب الاسمي المتقدم مفعولا به، لكن للفعل الظاهر وليس لفعل محذوف، كما كان الأمر عند النحاة القدماء. فالمركب الاسمي يشغل، في رأيهم، نفس الوظيفة التي يشغلها الضمير الذي يعود عليه بعد الفعل. «هذا المفعول [المتقدم]، يُوَضِّح ر. بلاشير، يمكن أن يشار إليه بضمير [بعده] يلحق الفعل». (R.BLACHERE, 394). يتعلق الأمر هنا بنوع من« البنيات ذات الطابع الانفعالي التي يُقصد منها إبراز المفعول» (المرجع السابق) وتوجيه الاهتمام إليه. (يُنظر كذلك H.KRAIDIE, 228-229، كذا الشريف ميهوبي، ٦٢).

لو تبنينا الآن تحليل اللغويين الذي يعتبر المركبَ الاسمي المتقدم مفعولا به، في ٩، لكان لدينا متممان فعليان اثنان، المركب الاسمي المتقدم «الأرضَ» والضمير «ها»، لِفعل يتعدى إلى متمم واحد.

حتى من الناحية الدلالية، نجد أن الفعل «وضَع» ثنائي القدرة، إذ يقتضي مفاعلين اثنين لاستكمال دلالته، الضميرَ الشخصي الدال على من قام بالحَدَث والمُمثل شكلياً بالفتحة الأخيرة للفعل ثم الضميرَ الشخصي «ها» المتصل هو الآخر بالفعل والدال على الذي يتلقى الحدث. فكيف إذن نُعطي القدرة الثالثة لِفعل ثنائي القدرة ونقرّ بأن الفعل ثنائي القدرة قد يصبح ثلاثي القدرة آخذا مفاعلا ثالثا. بعبارة أخرى، إعطاؤنا متمما ثانيا لهذا الفعل يعني تغيير قدرته ومن ثَم دلالته؛ أي أننا نمنح هذا الفعل قيمة دلالية ليست له جاعلينَ منه فعلا ثلاثي القدرة وبالتالي متعديا إلى متممين اثنين، في حين أنه ثنائي القدرة أساساً بحيث لا يتعدى إلا إلى متمم واحد.

بالإضافة إلى ما قيل، يمكن ملاحظة أنه، على المستوى الإخباري أو المنطقي الدلالي، يمثل المركبُ الاسمي المتقدم المُحدَّثَ عنه أو المُخبَرَ عنه في الجملة، في حين يمثل الضميرُ العائدُ عنصراً من الحديث أو الخبر فيها؛ والحديثُ هنا أو الخبر يوافق الجُميلةَ (٥) أو الجملة الصغرى، حسب تعبير

ابن هشام (ابن هشام، ١٣٧٣، ٥٣، ١٩٧٩، ٤٩٧). هذا ما يجعل من المركب الاسمي المتقدم والضمير العائد عليه عنصرين متمايزين ينتميان إلى وحدتين إخباريتين ومن ثَم تركيبيتين مختلفتين، الأمر الذي لا يسمح بأن يكون لهما نفس الوظيفة التركيبية، أي وظيفة المفعول به أو المتمم الفعلي.

نفس التحليل المقترَح، في ٩، يعطيه النحاة التقليديون (ينظر مثلا ابن هشام، ١٩٦٣، ١٩٣، ابن يعيش، ٣١/٢، سيبويه، ٨١/١) لملفوظات مثل:

١١ – ﴿عيناً يشرب بها المقرّبون﴾ (القرآن الكريم، ٢٨/٨٣)،

حيث يكون الضمير العائد «ها»، اللاحق للفعل، معمولاً لأداة، أي حرف جر، خلافا للاسم المتقدم «عيناً» الذي يَرجِع إليه الضمير والذي جاء منصوبا؛ بمعنى أنه لا توجد مطابقة إعرابية بين المركب الاسمي المتقدم والضمير العائد عليه [٦]، كما هو الحال في الملفوظ ٩.

إن الاسم «عينا»، في هذا النوع من البنيات، لا يمكن أن يكون عندهم مفعولا به للفعل «يشرب» لأنه ليس مفعولا في المعنى، أي لا يمثل الشيء المشروب، وإنما المكان الذي وقع فيه الحدث وهو مكان الشرب، هذا من جهة، ولأن الضمير الذي يعود عليه ، بعد الفعل، حاملاً محتواه الدلالي جاء مجرورا بأداة وليس منصوبا على غرار الاسم المتقدم «عيناً»، من جهة أخرى. يُضاف إلى ذلك أنه لا يمكن لهذا الاسم المتقدم أن يأتي مفعولا به منصوبا، في البنية المركبية العادية للملفوظ، بل يكون مجرورا مُشَكِلا مع الأداة الجارة مركبا أداتيا، كما في:

١٢ – يشرب المقربون بعَين.

ثم إن الضمير العائد، في ١١، يُعطي الفعل وما يليه استقلالية تركيبية ودلالية تسمح له بتشكيل ملفوظ دون المركب الاسمي المتقدم:

١٣ – يشرب بها المقربون.

هكذا، ومرة أخرى، يُلحَق المركب الاسمي، في البنيات من نوع ١١، بجملة سابقة، مُقدَّرة ، فعلها محذوف، كما حدث بالضبط مع المركب الاسمي

المتقدم في الجملة ٩، إلا أنهم لا يقدرون في هذه المرة فعلا مجانسا للفعل الظاهر وإنما يقدرون فعلا بشكل آخر. إن الاسم المتقدم، يوضح ابن يعيش، «منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر» (ابن يعيش، ٣١/٢). فبعد التقدير يأخذ الملفوظ ١١ الشكل:

١٤ – [يَجدون] عيناً؛ يشرب بها المقربون،

الذي لا يختلف عن البنية ١٠.

إذا كان كثير من اللغويين لا يقولون شيئا مُهما عن المركب الاسمي المتقدم في الملفوظات من نوع ٩ و ١١، فإن هـ. كريدي تتكلم عن توسعة، أي عنصر اختياري يُمكن الاستغناء عنه، دون أن توضِّح أيَّ نوع من التوسعات تريد.(ينظر H.KRAIDIE, 228).

بالمقابل، يَحْرم د. كوهين المركبَ الاسمي المتقدم من أي وظيفة تركيبية؛ فهو يرى أن هذا المركب الاسمي « المنفصل عن مجموع البناء، يبدو عارضاً دلاليا، [أو] المدلول المرجعي، بدون أي وظيفة نحوية» (D.COHEN, 227).

فالهدف إذن من هذا التقديم هو إبراز وتوضيح المحتوى الدلالي للضمير العائد بإظهار العنصر الذي يرجع إليه. بعبارة أخرى، وإن ارتبط دلاليا بالجملة، فإن هذا المركب الاسمي المتقدم لا ينتمي تركيبيا إلى المركب الفعلي الموالي ومن ثَم إلى الجملة، أي أنه «مُحايد تركيبيا» (المرجع نفسه)، أو «خارج عن التركيبية»، حسب تعبير ك. موري روان. (C.MAURY-ROUAN, 404).

يُبَرِّر اللغويون إبعادَهم للمركب الاسمي عن الجملة وبالتالي عن التركيبية، بالاستقلالية التي يمكن أن يعطيها الضمير العائد للجُمَيلة، أي الجزء من الجملة الموالي للمركب الاسمي المتقدم، الأمر الذي يسمح للضمير بأن يشكل معها ملفوظا، مستقلا تركيبيا، كما في ١٣ و كما في:

١٥ – ﴿... وضعها للأنام﴾

هذا ما يجعل من المركب الاسمي المتقدم عنصرا غير ضروري و بالتالي يمكن الاستغناء عنه. غير أن إمكانية حذف عنصر لا يجعل منه، في رأينا،

مؤلِفا لا تركيبياً، أي خارجاً عن التركيبية، وإنما يُعطيه وضعا تركيبيا خاصا هو وضع التوسعة، أي «كل ما ليس ضروريا» (A.MARTINET, 128).

من جهة أخرى، وجْهَة النظر هذه لا تأخذ بعين الاعتبار كون الجملة بناء مشكلا من مجموعة من المؤلفات المرتبطة ببعضها البعض، أي «ملفوظا تشغل مؤلفاته، بالضرورة، وظائف [تركيبية]».(J.DUBOIS, 378). بعبارة أخرى، «كل مؤلف، و انطلاقاً من تعريفه [٧]، [تكون] له وظيفة تركيبية لأنه ينتمي إلى المنظومة البنيوية للملفوظ» (C.TOURATIER, 1985, 16).

أما إذا كان المركب الاسمي المتقدم مرفوعاً، سواء جاء بعده ضمير عائد عليه أم لا، وسواء كان فاعلا في المعنى، أي قائما بالحَدَث، أم مفعولا في المعنى، أي مُتلقيا للحدث، فإن النحاة يعتبرونه مبتدأ و «الجملة [الصغرى] بعده الخبرَ» (ابن يعيش، ٣٠/٢) ولو كان الضمير العائد عليه بعد الفعل منصوبا باعتباره مفعولا به، كما في:

١٦ – ﴿الشعراءُ يتبعهم الغاوون﴾ (القرآن الكريم، ٢٢٤/٢٦)؛

١٧ – ﴿الحقَّ أقول﴾. (القرآن الكريم، ٨٤/٣٨) [٨].

في الحقيقة، إذا كان النحاة يعتبرون المركب الاسمي المتقدم مبتدأ وليس مفعولا به، مع أنه مفعول في المعنى، أي يتلقى الحدث، فلأن « الاسم المبتدأ مرفوع» (الزجاجي، ١٩٥٧، ٤٨) عندهم و المفعول به «منصوب أبدا» (المرجع نفسه، ٢٨). هذا يعني أنه، للتمييز بين المبتدإ و المفعول به، وبالتالي تحديد الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم، لجأ النحاة إلى الحالة الإعرابية للاسم، نواة هذا المركب، وبالضبط العلامة الإعرابية المتمثلة في الصائت الذي يلحق الاسم. غير أن المعيار الإعرابي لا يمكنه أن يميز دائما بين الوظائف التركيبية، كما جاء ذلك عند ج. لايونس، في معرض حديثه عن اللغات الإعرابية، والعربية إحداهن: «يمكن للحالة [الإعرابية] الواحدة، يُوَضِّح ج.لايونس، أن تحقق [وَ من ثم تميِّز] أكثر من وظيفة، [كما] يمكن لوظيفة معينة أن تتحقق بأكثر من وسيلة» (J. LYONS, 225)، وبالتالي يشار إليها بأكثر من علامة إعرابية[٩].

بهذه الطريقة، ومرة أخرى، يُقصَى المركبُ الاسمي المتقدم من المركب الفعلي للجملة، وإن اعتبر في هذه المرة، أحدَ مؤلفيْها بصفته مبتدأ؛ المؤلف الثاني للجملة هو الخبر الموافِق للجميلة التي إليها وحدها ينتمي المركب الفعلي.

ويتأكد ضعف المعيار الإعرابي أكثر مع الاسم الذي لا تظهر عليه علامة إعرابية تُحدِّد وظيفته، كما في:

١٨ – **﴿الموتى يَبعثهم اللهُ﴾** (القرآن الكريم، ٣٦/٦)،

إذ إنّ المركب الاسمي المتقدم «الموتى» لم تلحقه ضمة إعرابية تسمح للنحاة باعتباره مبتدأ ولم تلحقه فتحة فتكون علامة لنصبه، ممَّا يُخوِّل لهم اعتباره مفعولا به؛ هذا ما دفعهم إلى أن يُجيزوا الأمرين معاً، الابتداء والمفعولية. يقول ابن هشام: «يجوز في الاسم المُفتَتَح به ، [و الذي لا تلحقه علامة إعرابية]، من نحو قوله:

[١٩] – **هذا أكرمته،**

الابتداء و المفعولية»(ابن هشام، ١٩٧٩، ٧٢٢)؛ فاسم الإشارة المتقدم «هذا» مفعول به، عندهم، لأنه مفعول في المعنى، أي يتلقى الحدث، وهو عندهم مبتدأ لأنه تقدم الجملة. وهكذا يكونون قد استعانوا بمعيار دلالي في الحالة الأولى وبمعيار المَرتبة في الحالة الثانية. هذا يعني أنهم استعملوا معيارين مختلفين لَتحديد وَضعٍ تركيبي واحد، هو وَضعُ المركب الاسمي المتقدم على الفعل، وبالأحرى المتقدم على المركب الفعلي.

هذا التحليل غير مقبول، في رأينا، لأمرين اثنين على الأقل:

أ – من جهة، لأن المركب الاسمي «الموتى» لا يمكن اعتباره مفعولا به للفعل الظاهر الذي يليه لاكتفاء هذا الفعل بالضمير الذي يلحقه، ولا يمكن اعتباره مفعولا به لفعل محذوف لأن التقدير، كما سبق توضيحه مع المثال ٩، يخص البنية الدلالية للملفوظ ولا يخص بنيته التركيبية الشكلية، بالإضافة إلى أنه يُغير هذه البنية فيعطي الملفوظ بنية تركيبية جديدة.

ب – من جهة ثانية، الاعتماد على المرتبة لا يكفي أن يجعل من المركب الاسمي «الموتى» مبتدأ، لأن المرتبة لا تشير و بالتالي لا تحدِّد دائما وظيفة المؤلِف؛ فالمبتدأ ذاته، وعند النحاة أنفسهم، يبدِّل مرتبته، فقد يتقدم و قد يتأخر في الجملة دون أن يفقده ذلك وظيفته. والمركب الاسمي «الشعراءُ»، في ١٦، لم يُعتبر مبتدأ لأنه في المرتبة الأولى و إنما لأنه مرفوع، و المركب الاسمي «الأرضَ» في ٩ لم يُعتبر مبتدأ مع أنه يتصدر الجملة.

بالمقابل، وخلافاً لما جاء عند النحاة، فإن اللغويين المحدثين، كما سنوضحه لاحقاً، لجأوا إلى معيار وظيفي يأخذ بعين الاعتبار الوظيفة التي يشغلها المركب الاسمي في البنية المركبية العادية للجملة.

وهنا يميزون من جهة بين المركب الاسمي الذي يأتي مسندا إليه، في البنية المركبية العادية، سواء كان مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول، ومن جهة أخرى بين المركب الاسمي الذي يأتي مفعولاً به في البنية السالفة الذكر.

فبالنسبة للحالة الأولى نأخذ المثالين التوضيحيين التاليين:

٢٠– الولدُ يرسمُ قلماً.

٢١ ـ البابُ فُتِح بسرعة.

اللذيْنِ تَكُون بنيتاهما العاديتان كما يلي:

٢٢ – يرسم الولدُ قلماً.

٢٣ – فُتِح البابُ بسرعة.

بالنسبة للملفوظين ٢٠ و٢١ وأمثالهما، ينطلق اللغويون المحدثون من فكرة أن الفعل في العربية «يحْمِل بالضرورة علامة الشخص، أي بديلا [عن الاسم (substitut)] يرجع إلى عنصر آخر، مستتر أو ظاهر» (D.COHEN, 224). هذه العلامة تُحَيِّن (actualise) الفعلَ فتعطيه كيانَه اللغوي باعتباره عنصراً من الملفوظ ومن ثم تمنحه نوعاً من الاستقلالية تسمح له بتشكيل ملفوظ تام. فالفعل، « مُحَيَّناً (actualisé)، يتضمن العلاقة الإسنادية كاملة» (المرجع نفسه)، أي أن« لفظة الفعل، باعتبارها لفظة

مُرَكَّبة، تحوي، بالإضافة إلى الصَّيْغَم [١٠] المسنَد، صيغماً مسندا إليه» (المرجع نفسه) أو «مسنداً إليه داخلياً»، حسب تعبير ر. بلاشير. (R.BLACHERE, 392)؛ الصيغم الأول يُوافِق معْجَم الفعل، أي الصيغم المُعْجَمي الدال على الفعل، في حين يوافِق الصيغمُ الثاني علامة الشخص.

أما المركب الاسمي المُوالي للفعل، والذي «يكون مَوضِعُه غيرَ ملائم تركيبياً» (C.MAURY-ROUAN, 397)، أي لا يشير إلى وظيفته التركيبية، فهو يُنظر إليه على أنه مجرد «مسند إليه مُعجمي»، أي «نوع من التوسع المعجمي للمسند إليه الحقيقي الذي هو العلامة الشخصية للفعل» (المرجع نفسه)؛ هذا مقابلةً بالمركب الاسمي المتقدم الذي يوصف بأنه «مسند إليه خارجي» (R.BLACHERE، المرجع السابق)، أو «مسند إليه بارز» (D.COHEN, 228) جيء به قَبل الفعل للتركيز عليه ولفت الانتباه إليه.

فالمركب الاسمي المتقدم لم يتلق إذن أية وظيفة تركيبية تبيِّن طبيعته العلاقية باعتباره مؤلِفا داخل بناء وبالتالي يرتبط مع غيره من عناصر الملفوظ.

أما الأوصاف السالفة الذكر فلا توَضِّح طبيعته العلاقية وإنما تشير إلى قيمه الدلالية والأسلوبية؛ فهي إذن مصطلحات دلالية أسلوبية لا تتناول الجانب التركيبي للمركب الاسمي.

من جهة أخرى، يتكلم اللغويون هنا عن مسندين إليهما اثنين لمسند واحد، هو الفعل، وهذا أمر مرفوض تركيبياً لأن العلاقة الإسنادية لا تتضمن في الواقع سوى مؤلفين اثنين متلازمين بحيث يقتضي أحدُهما الآخر، هما المسند والمسند إليه.

إذا كان المركب الاسمي المتقدم قد جُرِّد من الوظيفة التركيبية عند بعض اللغويين، كما سبق توضيحه، فإنه يتلقى وظيفةً عند هـ. كريدي، إذ تعتقد أن هذا المركب الاسمي يُشكِل مع صيغم الشخص الملتصق بالفعل مؤلفاً واحداً، مُتقطِعاً، يشغل وظيفة المسند إليه. ففي الملفوظات من نوع:

٢٠- الولدُ يرسمُ قلماً،

ترى هـ. كريدي أن « المسند إليه <...> هو المجموع: مركب اسمي+ صيغم مُحَيِّن للفعل» (H.KRAIDIE, 204)؛ الصيغم المُحيِّن، في ٢٠، يتشكل من سابقة الفعل (يَـ) و لاحقته، أي ضمته الأخيرة. فالعلاقة الإسنادية عندها تتألف إذن من مسند إليه متقطع (الولدُ + يـَ + الضمة) ثم فعل مسند (ـرْسُمـ)، أي صيغم الفعل فقط دون سابقة ولا لاحقة.

هذا التحليل، هو الآخر، يبدو لنا غير مُقنِع من حيث إنه يجمع في وظيفة واحدة عنصرين مختلفين في وضعهما التركيبي، المركب الاسمي المتقدم والضمير الملتصق بالفعل الموالي:

أ- فمن جهة، ينضم المركب الاسمي المتقدم «الولدُ» إلى الجميلة الموالية «يرسم قلماً» مشكلا معها الجملة ٢٠، فيصبح المركبُ الاسميُ المتقدمُ المؤلفَ المباشرَ الأولَ للجملة و تصبح الجميلة، التي تحتوي على الضمير العائد، مؤلفها المباشرَ الثاني؛ هذا يعني أن المركب الاسمي المتقدم والضمير العائد عليه ينتميان إلى وحدتين تركيبيتين مختلفتين.

ب- من جهة أخرى، وعلى المستوى الإخباري، يُمثِّل المركبُ الاسمي المتقدم المُحدَّثَ عنه أو المُخبَرَ عنه للجملة، في حين ينتمي الضمير العائد إلى حديث أو خبر الجملة، بمعنى أنهما ينتميان إلى وحدتين إخباريتين متباينتين.

أما بالنسبة للحالة الثانية، أي التي يأتي فيها المركب الاسمي المتقدم مفعولا به بالبنية المركبية العادية للجملة، فنأخذ من جديد المثالين:

١٦ - ﴿الشعراءُ يتبعهم الغاوون﴾ (القرآن الكريم، ٢٦/٢٢٤)،

١٧ - ﴿... الحقَّ أقول.﴾ (القرآن الكريم، ٣٨/٨٤)،

اللذينْ يكون لهما البنيتان المركبيتان العاديتان التاليتان:

٢٤ - يَتبع الغاوون الشعراءَ،

٢٥ - أقول الحقَّ.

خلافاً للنحاة القدماء، يعتبر اللغويون المحدثون كلاً من المركب الاسمي المتقدم «الشعراءُ»، في ١٦، و المركب الاسمي المتقدم «الحقَّ»، في ١٧، مفعولاً به لأنه يشغل هذه الوظيفة نفسها في البنية المركبية العادية، كما في ٢٤ و ٢٥ (يُنظر R.BLACHERE، المرجع نفسه، الشريف ميهوبي، ٦٧). «وما تقدُّمُه إلا مَسلك أسلوبي للتوضيح» (H.KRAIDIE, 230) القَصد منه إبراز مُحتوى الضمير العائد عليه لاحقاً.

في الحقيقة، من الصعب قبول هذا التحليل لأن وظيفة المفعول به التي تعطى للمركب الاسمي المتقدم مشغولة بالضمير العائد، أي أنه تعطَى نفس الوظيفة لمؤلفين مختلفين، الأمر الذي يجعل كلاً من «يتبع»، في ١٦، و«أقول»، في ١٧، فعلاً ثلاثي القدرة دلاليا ومن ثَم متعدياً تركيبياً إلى مفعولين اثنين، في حين أن كلاً منهما ثنائي القدرة وبالتالي لا يمكنه أن يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، ينضم المركب الاسمي المتقدم إلى جميلة ليُشكل معها جملة، في حين أن المفعول به، أي المُتمِم الفعلي، يُفترَض أن ينضم إلى فَعل ليُشكِل معه مركباً فعلياً. الوضع التركيبي للجميلة، في ١٦ و١٧، يتأكد من كونها يمكن أن تعمل كملفوظ مستقل:

٢٦ – يتبعهم الغاوون،
٢٧ – أقول (١١).

نشير هنا إلى أن الفعل «أقول»، الذي قد يتعدى إلى متمم، ألزم هنا بحيث لم يأخذ أي متمم، مع أنه يبقى ثنائي القدرة دلالياً.

أ. رومان، من جهته، يَخُصُّ هذا المركب الاسمي بوظيفة نحوية، مُعتمداً في ذلك على معيار إعرابي. ففي رأيه، متى كان المركب الاسمي المتقدم مرفوعاً فهو مسند إليه، سواء جاء، في البنية المركبية العادية، قائماً بالحدث أو متلقياً له، مسندَ إليه أو مُتمماً فعلياً. وإذا كان المركب الاسمي المتقدم مسنداً إليه، عنده، فمسنده هو الجميلة الموالية التي تتألف، هي الأخرى، من

الفعل مسنداً و علامة الشخص فيه مسنداً إليه.(يُنظر A.ROMAN, 1983/1984, 1984/1985) .

نحن إذن أمام علاقة إسنادية متدَرِّجة تتضمن علاقتين إسناديتين أخريين: على المستوى الأول، تتألف الجملة من مسند إليه أول، هو المركب الاسمي المتقدم، ومن مسند مركب في صورة جميلة؛ وعلى المستوى الثاني، تتشكل الجميلة، أي المسند المركب، بدورها، من مسند و مسند إليه، وهذا ما يوضحه الشكل التالي المنقول عن أ. رومان (المرجع السابق):

الولدُ نـــام [هو]

مـ. <---> مـ.إ. (المستوى الثاني: مستوى الجميلة)

م.إ. <-----> م. (المستوى الأول: مستوى الجملة)

(في هذا المخطط، يشير القوسان الكبيران إلى المسند إليه المقدر، كما يشير م.إ. وَ م.، على التوالي، إلى المسند إليه والمسند في الجملة؛ في حين يشير مـ. وَ مـ.إ. إلى المسند والمسند إليه في الجميلة. أما السهم ذو الرأسين فيشير إلى التلازم، أي علاقة الاستلزام التبادلي التي يرتبطان بها في كل من الجملة و الجميلة. يُنظر A.ROMAN, 1983/1984, 1984/1985) .

هنا يقترب أ.رومان من النحاة العرب القدماء في تحليلهم للجملة المركبة، إذ لهذه الأخيرة، عندهم، بنية متدرجة: مبتدأ (مسند إليه) وخبر (مسند) في شكل جميلة، أو جملة صغرى، حسب تعبير ابن هشام (ابن هشام، ١٣٧٣هـ، ٥٣، ١٩٧٩، ٤٩٧)؛ يحتوي هذا الخبر بدوره على فعل (مسند) وفاعل (مسند إليه)؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الولدُ نـــام [هو]

(فعل) <---(فاعل) (المستوى الثاني: مستوى الجملة الصغرى)

(مبتدأ) <---> (خبر) (المستوى الأول: مستوى الجملة)

في رأينا، إن المركب الاسمي المتقدم لا يشغل هنا وظيفة المسند إليه، من الناحية التركيبية، كما يعتقد أ. رومان، إذ ليس للمركب الاسمي المتقدم نفس الوضع التركيبي الذي يختص به المسند إليه التركيبي؛ في الحقيقة، لا يمكن اعتبار المركب الاسمي المتقدم مسنداً إليه إلا بالمفهوم المنطقي بحيث يدل على الذي « يُحكَم عليه بسلب أو إيجاب» (ابن سينا، ١٩٦٣، ١٨.) أو«الذي يقال عنه شيء ما»، حسب المفهوم الأرسطي (M.BARATIN, 22/1)، أي الذي يُحدث عنه. وفي هذه الحالة نكون أمام مصطلح منطقي دلالي لا تركيبي. و بتعبير آخر، إن وجهة النظر هذه لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المسند إليه العلاقية ومن ثم التركيبية، إذ، و كما جاء عند أ.رومان نفسه، يكون المسند إليه بالضرورة أحَدَ «العنصرين اللازمين» (A.ROMAN, 1985, 106) للجملة، وبذلك يكون في «علاقة استلزام تبادلي» (A.ROMAN, 1984/1985) مع المسند، أي العنصر الثاني للعلاقة الإسنادية. وهذا ما لا يتحقق مع المركب الاسمي المتقدم الذي يتميز بالاختيارية من حيث يمكن الاستغناء عنه، الأمر الذي يسمح للجميلة، أي المسند المُفترَض، بأن تشكل بمفردها ملفوظاً مستقلاً. بعبارة أخرى، إن اعتبار المركب الاسمي المتقدم مسنداً إليه يعني أنه يمكن الحصول على مسند دون مسند إليه، وهذا ما يناقض خاصية الاستلزام التبادلي بالنسبة للمسند ومن ثَم طبيعة العلاقة الاسنادية التي، و انطلاقاً من تعريفها، توجد بالضرورة بين عنصرين اثنين يقتضي كل منهما الآخر.

مما سبق توضيحه، نخلص إلى أن المركب الاسمي المتقدم على الفعل، سواء كان قائماً بالحَدَث أم متلقياً له، مرفوعاً أم منصوباً، له عائد أم ليس له عائد، لا يمكن أن يكون متمماً فعلياً ولا مسنداً إليه، وإنما يشغل وظيفة تركيبية أخرى هي ما يمكن الاصطلاح عليه **بالمتطرّف**.

نعني بالمتطرف الوظيفة التركيبية التي يشغلها أحد المؤلفين المباشرين لِـ ج. [١٢] دُخولية، والذي يوافق على المستوى الدلالي الإخباري المحدَث عنه

أو المخبَر عنه لهذه الـ ج.؛ المؤلف المباشر الثاني هو الجميلة التي توافق، على المستوى الدلالي الإخباري، الحديث أو الخبرَ.

إن هذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة التركيبية للمركب الاسمي المتقدم التي وضحناها آنفاً، كما يُميِّز بين مستويات التحليل المختلفة، مبتعداً بذلك عن المطابقة التلقائية بين المفهوم التركيبي للمتطرف والمفاهيم الأخرى، من دلالية منطقية وإخبارية وحتى أسلوبية، الأمر الذي لم يلتزم به الكثيرون في تحاليلهم. إن للجملة، وكما جاء عند ج. بيرو، «بنيتين، تركيبية و إخبارية» (J.PERROT, 95) متداخلتين يجب التمييز بينهما وبالتالي «معاملة كل من هذين الحدثين في بنيته الخاصة و بمصطلحات خاصة» (المرجع نفسه).

هكذا، وانطلاقاً من التعريف المقترح سابقاً، نجد أن وظيفة المتطرف تنطبق تماماً على المركب الاسمي المتقدم في الملفوظات ١، ٣، ٧، ٩، ١١، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ و ٢١.

يتميز «المركب الاسمي المتقدم على الفعل»، والذي يشغل وظيفة المتطرف، بأمور عديدة (يُنظر مثلا A.DEBBACHE, 1992,210-212, 2002, 12-14) يمكن توضيحها من خلال الملفوظين ١٦ و٢٤ السالفي الذكر:

١٦ – ﴿الشعراءُ يتبعهم الغاوون﴾ (القرآن الكريم، ٢٦/٢٢٤)؛

٢٤ – يَتبَع الغاوون الشعراءَ.

مع الإشارة إلى أن الملفوظ الثاني يمثل البنية المركبية العادية للملفوظ الأول، كما تم توضيحه سابقاً. وهذه الأمور هي كما يلي:

١/– تركيبياً، ينضم المركب الاسمي المتقدم، كما في ١٦، إلى ج.، أي الجميلة التي تليه، مشكلاً معها ج. دخولية، هي الجملة هنا. و الـ ج. الدخولية يمكن أن تكون جميلة هي الأخرى؛ حينئذ نجد أنفسنا أمام عدة جميلات متدرجة في جملة، أي يكون لدينا عدة جيمات (مفردها «جيم» أي

ج. باختصار) متدرجة بحيث تحتوي كل منها على الأخرى، والكل محتوىً في الـ ج. الكبرى التي هي الجملة. والجملة هي أكبر بناء تركيبي و من ثم فهي أكبر الجيمات. (١٣)

ودخولية الـ ج تأتي من أن لها نفس توزيع أحد مؤلفيها المباشرين، وبالتالي يمكن تعويضها بأحد هذين المؤلفين المباشرين. فإذا كان للجملة ١٦ مؤلفان مباشران هما المركب الاسمي «الشعراءُ» والجميلة «يتبعهم الغاوون»، فإنه يمكن استبدالها بالمؤلف المباشر الثاني الذي هو الجميلة، أي «يتبعهم الغاوون»؛ بمعنى أن الـ ج. ١٦ لها نفس توزيع مؤلفها المباشر الثاني الذي هو في صورة ج.، وهو ما يسمح للـ ج. الثانية، أي الجميلة، بأن تشكل بمفردها ملفوظاً مستقلاً:

٢٦ – يتبعهم الغاوون.

وإذا كان للجملة والجميلة، التي بداخلها، نفس التوزيع، فإنهما سينتميان بالضرورة إلى نفس القسم، أي قسم الجيمات (ج.)، وهذا ما يعطي للجملة، أي الـ ج الكبرى، صفة الدخولية. وبعبارة أخرى، وكما جاء عند ك. توراتيي، إن « الـ ج. الدخولية هي التي تضم، بين مؤلفاتها المباشرة، ج. ثانية»(C.TOURATIER, 1989, 80) .

في الحقيقة، إن المركب الاسمي (مس) «الشعراء» ليس له نفس الوضع التركيبي في الملفوظين ١٦ و٢٤، فهو يتقدم الفعل «يتبع»، في الملفوظ الأول، بينما يليه في الملفوظ الثاني؛ و تقدُمه في الأول يجعل منه مؤلفاً مباشراً للجملة، في حين أن موالاته للفعل (ف.)، في ٢٤، يجعل منه مؤلفاً مباشراً لمركب فعلي (مف.). من جهة أخرى، انضمام المركب الاسمي المتقدم إلى الجميلة، في ١٦، يجعل منه عنصراً اختياريا، أي توسعةً، بحيث يمكن الاستغناء عنه، وهذا ما يشير إلى دخولية الجملة. أما انضمامه إلى الفعل الذي يسبقه، في ٢٤، فيجعل منه عنصراً ضروريا، أي ضميماً للفعل (١٤)، ينتمي إلى تعديته؛ وبهذا يصبح الجزء المتقطع (يتبع...الشعراءَ)

مركباً فعلياً خروجياً. «عناصر البناء الخروجي لا يمكن إلا أن تكون في علاقة استلزام متبادل، لأنها جميعاً ضرورية لوجود هذا البناء» (F.FRANÇOIS, 134). فالوضع التركيبي الذي اكتسبه المركب الاسمي «الشعراء»، في ١٦، ناتج عن التغير الذي حدث للبنية المركبية العادية الممثلة بالملفوظ ٢٤، أي ناتج عن تبديل موضعه؛ فالموضع هنا ملائم تركيبياً، أي له مدلول.

مما سبق يمكن أن نعتبر المركب الاسمي «الشعراء» متطرفاً، في ١٦، متمماً فعلياً، في ٢٤. نعني بهذا أن الفعل «يتبع» كان متعدياً في البنية المركبية العادية ٢٤، حينما كان مؤلفاً مباشراً لمركب فعلي خروجي، إلا أنه ألزم (برفع الهمزة و كسر الزاي)، أي أصبح لازماً، في البنية المُعدَّلة ١٦، لأنه لم ينضم إلى الفعل ليشكل معه مركباً فعلياً خروجيا وإنما انضم إلى الـ ج الموالية ليشكل معها ج أخرى.

نشير هنا إلى أن المركب الاسمي المسند إليه يُدرج داخل المركب الفعلي، بحيث يَفصِل بين مؤلفاته، وهذا ما عبرنا عنه بتقطع المركب الفعلي، كما في الملفوظ ٢٤، والذي يُبَيِّنه الشكل التالي:

(مف.: مسند)

يتبع | الغاوون | الشعراءَ،

(مس: مسند إليه).

أو ما يمكن توضيحه كذلك بالأقواس بصورة خطية و متقطعة:

الجملة ٢٤: (يتبع...الشعراءَ) + (الغاوون)

(مسند) (مسند إليه)

فالفرق إذن بين المتطرف والمتمم الفعلي هو أن الأول مؤلف مباشر لـ ج. وتوسعة لـ ج.، أي ينضم بطريقة اختيارية إلى ج.، في حين أن الثاني مؤلف مباشر لـ مف. وَ ضَميم لـ ف.، أي ينضم بطريقة ضرورية للفعل. هذا ما يمكن تمثيله بيانياً بالمشجرين التاليين:

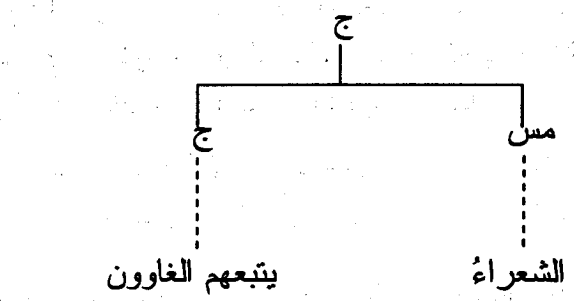

(شكل ١)

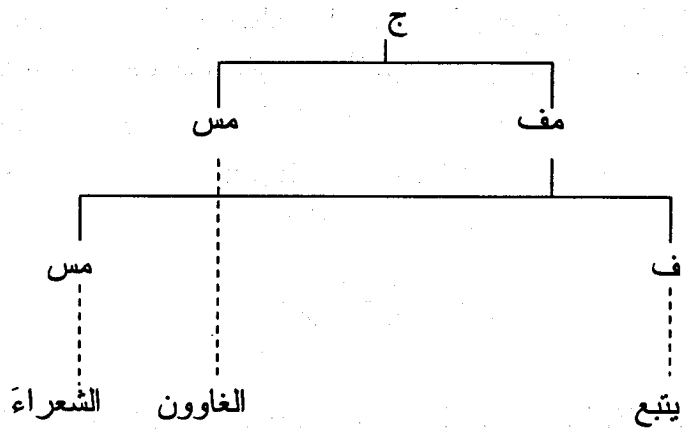

(شكل ٢)

في المشجر ١، يتفرع المركب الاسمي (مس) «الشعراءُ» و الـ ج. الثانية، أي الجميلة، عن ج الأولى التي تمثل الجملة، بمعنى أن المركب الاسمي ينضم إلى ج. ليشكل معها ج.؛ وهذا ما يوافق الوضع التركيبي للمتطرف؛ بينما، في المشجر ٢، يتفرع المركب الاسمي (مس) الثاني «الشعراءَ» والفعل (ف) عن مركب فعلي (مف)؛ بمعنى أن المركب الاسمي (مس) الأسفل ينضم إلى فعل (ف) ليشكل معه مركباً فعلياً (مف)، وهذا ما يوافق الوضع التركيبي لمتمم الفعل. نشير هنا إلى أن تكرار الـ ج. في المشجر الأول يدل على دخولية الـ ج. العليا، أي الكبرى، لأنها بذلك تنتمي إلى نفس القسم الذي ينتمي إليه أحد مؤلفيها المباشرين، أي الـ ج. السفلى.

٢/- إخبارياً، يمثل المركبُ الاسميُ المتقدمُ المحدَثَ عنه، أو المخبرَ عنه، في الـ ج. الدخولية، أي الجملة، وهذا مقابلةً بالجميلة الموالية التي تمثل الحديثَ، أو الخبرَ، في الـ ج. الدخولية نفسها، وهذا كما يلي:

مركب اسمي (مس)	+ جميلة (ج)	(المستوى التركيبي)
(مخبر عنه)	(خبر)	(المستوى الإخباري)

بعبارة أخرى، إذا كان المركب الاسمي «الشعراء» يمثل، على المستوى الإخباري، المخبرَ عنه في ١٦، فإنه لا يمثل المخبر عنه، في ٢٤، و إنما يمثل عنصراً من الخبر فقط؛ هذا الخبر يوافق المركب الفعلي المتقطع «يتبع ...الشعراءَ». فالمركب الاسمي «الشعراء»، في الملفوظين، ينتمي إذن إلى وحدتين إخباريتين مختلفتين، كما توضحه الترسيمة:

١٦- الشعراءُ يتبعهم الغاوون.
(مخبر عنه) (خبر)

٢٤- (خبر)
يتبع الغاوون | الشعراءَ.
(مخبر عنه)

٣/- دلالياً، إذا كان المركب الاسمي «الشعراءَ» مفاعلا، في ٢٤، من حيث أن الفعل يتطلبه لاستكمال دلالته، فإنه ليس مفاعلاً في ١٦، أي أنه ليس من قدرة الفعل، لأن هذا الأخير لا يتطلبه؛ فالفعل «يتبع» ثنائي القدرة بحيث لا يقتضي سوى مفاعلين اثنين هما، في ١٦، الضمير العائد (ـهم)، الذي يمثل المتلقي للحدث، أي المتبوع، و المركب الاسمي المسند إليه «الغاوون»، الذي يمثل القائمَ بالحدث، أي التابع. لكي يكون المركب الاسمي المتقدم متمماً فعلياً لا بد أن يكون الفعل ثلاثي القدرة، و هذا ما لا يمكن أن يتحقق لأن قدرة الفعل ثابتة.

٤/- على المستوى التنغيمي، يُفصَل المركب الاسمي المتقدم عن الجميلة بتوقف تنغيمي(S.AMRANI، 203 وما بعدها)؛ و بهذا يكون المنحنى التنغيمي للملفوظ الدخولي ١٦ مقطوعاً مباشرة بعد المركب الاسمي المتقدم «الشعراءُ» فاصلاً إياه عن الـ ج. الموالية «يتبعهم الغاوون»؛ هذا ما يوضحه الشكل:

الشعراءُ / يتبعهم الغاوون./

يختلف هذا التنغيم عن تنغيم الملفوظ ٢٤ ذي البنية المركبية العادية والذي يكون له منحنىً تنغيمي متواصل:

يتبع الغاوون الشعراءَ./

إذا كانت هذه الحجج تنطبق على المركب الاسمي المتقدم في ١٦، فإنها تنطبق كذلك على المركب الاسمي المتقدم في ٢٠ مع فرق بسيط هو أن المركب الاسمي المتقدم يشغل وظيفة المتمم الفعلي في البنية المركبية العادية ٢٤ التي تعَدَّل عنها الملفوظ ١٦، في حين يشغل وظيفة المسند إليه في البنية المركبية العادية ٢٢ التي تعطي الملفوظ٢٠.

لنأخذ مرة أخرى الملفوظين ٢٠ و ٢٢ اللذين يمثلان، على التوالي، البنية المركَبية المُعدلة ٢٠ والبنية المركبة العادية لها ٢٢:

٢٠ـ الولدُ يرسم قلماً،

٢٢ـ يرسم الولدُ قلماً.

إن المركب الاسمي المرفوع «الولدُ» يلي الفعلَ، في ٢٢، لِيندس داخل المركب الفعلي؛ وهو بذلك ينتمي إلى بناء خروجي هو الجملة، بصفته أحد مؤلفيها المباشرين. يرتبط المؤلفان المباشران للجملة، أي المركب الفعلي المتقطع «يرسم...قلماً» والمركب الاسمي المندس «الولدُ»، بعلاقة تلازمية بحيث يقتضي كل منهما الآخر. هذا يعني أنهما يشكلان علاقة إسنادية يكون فيها المركب الاسمي «الولدُ»، الموافق للمخبر عنه ، مسنداً إليه، ويكون المركب الفعلي المتقطع «يرسم..قلماً» مسنداً.

بالمقابل، ينتمي المركب الاسمي المتقدم، في ٢٠، إلى بناء دخولي هو الجملة. والمؤلفان المباشران لهذه الجملة هما المركب الاسمي المتقدم والجميلة الموالية له، أي الـ ج. الثانية، التي يمكن أن تشكل بمفردها ملفوظاً مستقلاً:

٢٩ـ يرسم قلماً.

وتأتي استقلالية هذا الملفوظ من كون الفعل «يرسم» يتضمن ضميراً شخصياً، (يَـ)، يرجع إلى عنصر سابق من السياق اللغوي أو المعطيات المقامية، أي العناصر اللا لغوية المشاركة في عملية التلفظ. وبعبارة أخرى،

ينضم المركب الاسمي المتقدم إلى (ج.) ليُشكل معها (ج.)، كما في ٢٠، وهذا ما يجعل منه متطرفا؛ في حين ينضم المركب الاسمي الموالي للفعل، كما في ٢٢، إلى مركب فعلي (مف.) ليشكل معه ج، أي الجملة، وهذا ما يجعل منه مسندا إليه. إذن فالمتطرف «يشترك مع المسند إليه في كونه مؤلفاً مباشراً (مم.) لـ ج.، لكن يختلف عنه من حيث إنه يدخل في بناء دخولي، في حين ينتمي السند إليه إلى بناء خروجي».C.TOURATIER, 1977, 39. هذا ما يمكن توضيحه بالمشجرين الممثلين للبنيتين ٢٠ و ٢٢:

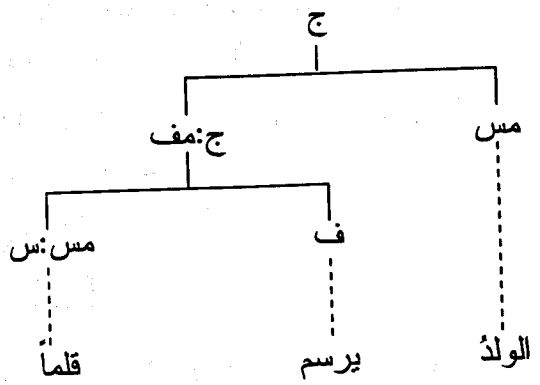

(شكل٣)

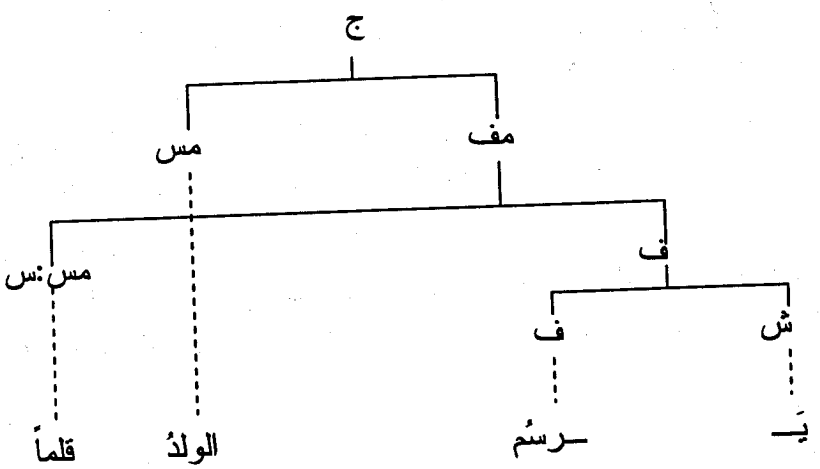

(شكل٤)

(الحرف ش، بالمشجر، يرمز إلى علامة الشخص)

في المشجر٣، يتفرع المركب الاسمي الأول (مس.) عن ج.، مثله مثل الـ ج. الثانية؛ وهذا ما يمثل الوضع التركيبي للمتطرف. بينما في المشجر٤، يتفرع المركب الاسمي الأول (مس.) عن ج.، مثله مثل المركب الفعلي (مف.)؛ وهذا ما يمثِل الوضع التركيبي للمسند إليه.

من جهة أخرى، نشير إلى أن الخط النقطي المنطلِق من الـ (مس.) الأول، قاطعاً الفرع الواصل بين الـ (ف.) و الـ (مس.) الثاني، في المشجر ٤، يدل على تقَطُّع المركب الفعلي. و التقطع ظاهرة مركبية، تخص تسلسل الوحدات أفقياً، ومن ثَم ليس لها ملاءمة تركيبية، أي ليس لها مدلول تركيبي. كما نشير إلى أن النقطتين المتراكبتين، اللتين تفصلان بين رمزين، تشيران إلى النَقسمة. والنقسمة هي أن يَترك قِسم تركيبي مكانه لِقسمٍ آخر مُتخلياً بذلك له عن وضعه التركيبي ليَعمل عَمَله. وعليه فالقسم ج:مف، في المشجر٣ ، يشير إلى أن ج. تنقسمت إلى مف. فعمل هذا الأخير عملها وأصبح له وضع الـ ج.، باعتباره جميلة.

نخلص، في الأخير، إلى أن المركب الاسمي المتقدم على الفعل، سواء أكان منصوباً أم مرفوعاً، مُرفَقا بعلامة إعرابية أم غير مرفَق، قائماً بالحدث أم مُتلقياً له، شاغلاً وظيفة المسند إليه، في البنية المركبية العادية، أم غير شاغل لها، فإنه لا يكون لا متمماً فعلياً و لا مسنداً إليه، وإنما يكون له وضع خاص هو وظيفة المتطرف.

هوامـــش

١- المركب وحدة تركيبية، أي مِدلالة، تتألف من مجموعة من الصياغم، وهي أصغر من الجملة. وإذا كان الصيغم هو الوحدة المدلالة الصغرى والجملة هي الوحدة المدلالـــة الكبرى، فإن المركب هو وحدة وسطية من حيث لا تكون صـيغما لأنهـا تتشـكل بالضرورة من أكثر من صيغم و لا تكون جملة لأن الجملة هي أكبر وحدة تركيبية. يتحدد نوع المركب بطبيعة نواته، فهو مركب فعلي إن كانت نواته فعلا وهو اسـمي إن كانت نواته اسما، وهكذا مع باقي المركبات، إلا المركب الأداتـي فهـو يتحـدد بالأداة، أي حرف الجر، التي تتقدمه لأنه لا نواة له. وقد يُختزل المركب إلى نواتـه فيأخذ شكل الاسم فقط، كما في ١، أو شكل الفعل فقط، وهكذا.

٢- نعني بـ «البنية **المركبية**» البنية التي تتسلسل فيها الوحدات تسلسلاً أفقياً، خطياً، وهو ما يسميه ل. تينيير «الترتيب الخطي»، أي الترتيب الذي«*تتوالى وفقه الكلماتُ داخل السلسلة الكلامية.* » (L.TESNIIERE, 18)؛ وهذا مقابلة بـ«البنية **التركيبية**» التـي ترتبط فيها الوحدات وظيفياً داخل منظومة الجملة. العلاقات التي تقيمها الوحدات فيما بينها، داخل البنية التركيبية، تمثِل الوظائفَ التركيبية التي تشغلها هذه الوحدات، فـي حين أن الارتباطات داخل البنية المركبية تمثل فقط تسلسل الوحـدات، أي ترتيبهـا، داخل الجملة.

أما البنية المركبية العادية فنعني بها تلك التي تكون لأكثر جمل اللغة وبالتالي تمثـل الترتيب العام، بينما نقصد بالبنية المركبية المعدَّلة، أو المحوَّرة، تلك التـي تخـالف الترتيب العام، ويكون بذلك عددها قليلا مقارنة بالأولى؛ فالتمييز هنـا يعتمـد علـى معيار إحصائي.

من جهة أخرى، يجدر بنا أن نميز هنا بين «**البنية**» و«**البناء**» وهما مـن المفـاهيم الأساسية لِما يُعرف بـ «**نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة**»، هذه النظرية التي نتبناها كأداة للتحليل التركيبي في مقالتنا هذه، الأمر الذي يفرض علينا ذكـر بعـض مفاهيمها الأساسية التي سنستعملها لاحقاً. **البنية** (structure) هي الكيفية التي تتشكل بها الوحدة، أي النظام الذي تبنى وفقه؛ فالجملة الاسمية مثلا لها بنية تختلف عن بنية الجملة الفعلية لأن كلا منهما تتشكل بكيفية خاصة. أمـا **البنـاء** (construction)، «*فهو مجموعة من العناصر[، أي الوحدات المِدلالة،] التي تشكِل، على مستوى مـا، وحدة تركيبية.* »(C.TOURATIER, 1976, 2)، مثل الجملة، المركـب الاسـمي، المركب الفعلي، وغيرها من الأبنية. والبناء يتشكل من وحدات تتدرج عموديـا فـي مستويات مختلفة هـي مؤلفاتـه المباشـرة؛ **فـالمؤلف المباشـر** (constituant immédiat) هو « *أحـد المـؤلفين أو المؤلفـات التـي تشـكِل مباشـرة بنـاءً* » (H.GLEASON, 1969, 109)، أي التي تنتمي إلى بناء موجود بالمستوى الأعلـى مباشرة. من جهة أخرى، يكون البناء إما دخولياً (endocentrique) وإما خروجيـا (exocentrique)؛ أما **البناء الدخولي** فهو الذي يكون له نفس توزيع أحد مؤلفاتـه المباشرة، ومن ثم «*ينتمي إلى نفس القسم الذي ينتمي إليه أحد مؤلفاتـه المباشـرة*» (C.TOURATIER، المرجع نفسه، ٣٨)، وبالتالي يمكن أن يُستبدَل بهـذا المؤلـف

المباشر؛ وأما **البناء الخروجي** فهو الذي «*ليس له نفس توزيع أي من مؤلفاته المباشرة*» (C.TOURATIER, 1977, 39)، أي لا ينتمي إلى قسم أي من مؤلفاته المباشرة، ومن ثَم لا يمكن أن يُعوَّض بأي من مؤلفاته المباشرة. (في هذا الموضوع، ينظر عبد الحميد دباش، ٢٠٠٣ أ، ٤١-٥١).

٣- انطلاقاً من الهامش ٢ يمكن أن نُعرف **مُتمِّم الفعل** (complément de verbe) بأنه المؤلف أو المؤلفات المباشرة التي تنضم إلى فعل مشكلة معه مركباً فعلياً خروجياً. وبهذا يكون المُتمِّم الفعلي وظيفة تركيبية تشمل كل ما يتعدى إليه الفعل، من مفعول به أو جار ومجرور، سواء كان الجار حرفاً أم ظرفاً، حسب تعبير النحو العربي التقليدي. (ينظر عبد الحميد دباش، ٢٠٠٣ أ، ٨٠).

٤- في تحليله للجملة، يرى ل.تينيير أن الفعل يُعبِّر عن الحدث، وأن الحدث يشترك في تحقيقه أشخاص أو أشياء، سواء كانوا قائمين به أم متلقين له، يُسميهم مفاعلات. **فالمُفاعِل** (actant) عنصر يقتضيه الفعل لاستكمال دلالته، وهو بذلك يسمح له بتشكيل ملفوظ. عدد المفاعلات التي يقتضيها الفعل تمثِّل **قدرته**. فالفعل يكون معدوم القدرة إذا لم يستلزم أي مفاعل، وهو أحادي القدرة إذا تتطلب مفاعلاً واحداً، وثنائي القدرة إذا احتاج مفاعلين اثنين، وثلاثي القدرة إذا اقتضى ثلاثة مفاعلات (ينظر L.TESNIERE, 105 وما بعدها). من جهة أخرى يُميز ك. توراتيي بين الجانب الدلالي و الجانب التركيبي للفعل؛ يتمثل الأول في **قدرة الفعل**، ذاتِ العدد الثابت من المفاعلات، سواء كانت هذه المفاعلات بارزة أم مُستتِرة، «*فهي مفهوم دلالي بالأساس*» (C.TOURATIER, 1982, 407)؛ ويتمثل الثاني في **تَعدية الفعل** التي «*هي مفهوم تركيبي خالص*» (DEBBACHE, 1992, 147). تخص التعدية المؤلفاتِ البارزةَ المنضمة إلى الفعل مشكلة معه مركباً فعلياً خروجياً. تسمَّى هذه المؤلفاتُ **مُتمِّمات فعلية**. فالفعل لازم إذا لم ينضم إليه أي متمم، وهو متَّعَد إذا أخذ صراحة متمما أو أكثر. من جهة أخرى، وعلى المستوى التركيبي، يُوافق المفاعلُ الأولُ عموماً المسندَ إليه، ويوافق المفاعلان الثاني والثالثُ، على التوالي، المتمِّمَين الأولَ والثاني.

٥- «*الجميلة هي مؤلف من مؤلفات الجملة له بنية الجملة، و من ثم يمكنه أن يشكل بمفرده جملة*» (عبد الحميد دباش، ٢٠٠٢ ب، كذا ٢٠٠٣، ٨٠). وقد سَمَّى النحاة القدماء الجميلة جملة صغرى لكونها توجد بالضرورة داخل جملة أو جميلة أكبر منها. (ينظر مثلا ابن هشام، ١٣٧٣، ٥٣، ١٩٧٩، ٤٩٧).

٦- يحاول النحاة أن يجدوا نوعا من المطابقة تجعل الضمير منصوبا هو الآخر مثل الاسم المتقدم فيلجأون إلى مسالك منطقية دلالية لا يمكن قبولها لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب التركيبي العلاقي للملفوظ. فتعليق ابن هشام مثلا على الملفوظ «زيداً مررتُ به» بقوله «*ابن الضمير، و إن كان مجرورا بالباء، إلا أنه في موضع نصب بالفعل*» (ابن هشام، ١٩٦٣، ١٩٢)، غيرُ دقيق لأن للضمير هنا وضعاً تركيبياً غير الذي للاسم المتقدم؛ فالضمير ينضم إلى اسم مشكِلا معه مركبا اسميا خروجيا في حين ينضم الاسم إلى ج مشكلا معها ج دخولية هي الجملة. (يُنظر كذلك سيبويه، ٨٣/١).

٧- يُعرَّف المؤلف (constituant) بأنه كل عنصر ينتمي إلى بناء، سواء كان هذا العنصر صيغما، أي وحدة مدلالة صغرى، أو بناء (عبد الحميد دباش، ٢٠٠٣ أ، ٤٢-٤٣). فتعريف المؤلف يأخذ إذن بعين الاعتبار كونه ينتمي إلى بناء وبالتالي وجوده في علاقة مع العناصر الأخرى المساهمة في إيجاد هذا البناء.

٨- قرئ المركب الاسمي المتقدم، في ١٧، بالرفع و النصب. (يُنظر مثلاً الزمخشري، ٣٨٤/٣).

٩- يمكن للوظيفة الواحدة أن يشار إليها بأكثر من علامة إعرابية؛ فمثلاً الضمة الإعرابية يمكن أن تشير إلى:
- المسند إليه: خرج يعربُ؛
- النعت: خرج يعربُ الكبيرُ؛
- البدل: خرج يعربُ المهندسُ.
كما يمكن للعلامة الإعرابية الواحدة أن تشير إلى أكثر من وظيفة. فمثلاً وظيفة المسند إليه يمكن أن يشار إليها بعِدة علامات إعرابية:
- الضمة: خرج يعربُ؛
- الفتحة: لا رَجُلَ في الدار؛
- الكسرة: ما خرج من رجلٍ.
كذا يمكن لوحدة أن تستغني كلية عن العلامة الإعرابية التي قد تشير إلى وظيفتها:
- خرج موسى؛
- رأيتُ موسى؛
- سافرتُ مع موسى.

١٠- الصيغم (morphème) هو الوحدة المدلالة الدنيا، أي الوحدة الصغرى التي لها مدلول. والصياغِم، جمع صيغم، إما أن تكون مُعجمية أو أن تكون نحوية؛ فالأولى هي التي تجد مكانها بالمُعجم ومن ثم تنتمي إلى مجال مفتوح، أي أنها لا منتهية العدد، مثل الأسماء، الأفعال، الصفات،...، أما الثانية فهي التي تجد مكانها بالنحو ومن ثم تنتمي إلى مجال مغلق، أي أنها منتهية العدد، مثل المُحدِّدات، علامات الشخص،...(يُنظر A.MARTINET, 118-119). يسمى الجزء المعجمي من الكلمة، أي الصيغم المعجمي، «مَعْجَماً» (lexème)، كما قد يُدعى الجزء النحوي، أو الصيغم النحوي، «نحوما» (grammème)، كما هو كذلك عند برنار بوتيي. (يُنظر J.DUBOIS, 238).

١١- الفعل«أقول» يمكن أن يشكل بمفرده ملفوظاً، كما في:
- أتقول هذا؟
- أقول.

١٢- الرمز «ج» يشير إلى الجملة أو الجميلة؛ أي أنه «*لما كان للجميلة نفس بنية الجملة أعطيَ لهما نفس الرمز ج لِيُبيِّن تشابههما ومن ثم انتماءهما إلى نفس القسم التركيبي*» (عبد الحميد دباش، ٢٠٠٣ أ، ٨٠، كذا ٢٠٠٣ ج).

١٣- هذا ما نجده في ملفوظ مثل:
أحمدُ جارُه تعطلت سيارته،
حيث يكون (أحمدُ) متطرفا، وهو المؤلف المباشر الأول للجملة، أي الجملة الكبرى الدخولية، ويكون ما بعده ج، وهي المؤلف المباشر الثاني للجملة، هذا على المستوى الأول. وعلى المستوى الثاني يكون (جارُه) متطرفا متبوعا بـ ج أخرى (تعطلت سيارته).

أما على المستوى الثالث فلا وجود لمتطرف لأن الـ ج الأخيرة خروجية يكون مؤلفها المباشر الأول (تعطلت) مسنداً و مؤلفها المباشر الثاني (سيارته) مسنداً إليه. هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

أحمدُ	جارُه	تعطلت	سيارته،	
		(مسند)	(مسند إليه)	(المستوى الثالث)
	(متطرف)	(ج)		(المستوى الثاني)
(متطرف)		(ج)		(المستوى الأول)

١٤- «ضَميم» نعني به كل عنصر ضروري ينضم إلزامياً إلى عنصر آخر، وهذا مقابلة مع «التوسعة» التي تعني كل عنصر غير ضروري ينضم اختيارياً إلى عنصر آخر، وبذلك يمكن الاستغناء عنه، عكس الأول الذي لا يمكن حذفه.

المراجع

أولاً – العربية:

١- ابن سينا (ت.١٠٣٧)، ١٩٦٣، كتاب الحدود، تحقيق أملية ماريه جواشون، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

٢- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري، ت.١٣٦٠)، ١٣٧٣ هـ.، شرح مقدمة الإعراب بـ«حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب»، ١٣٧٣ هـ.، تحقيق وتصدير الشيخ محمد همام، ط٢، دار الكتب الشرقية، تونس.

٣- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري، ت.١٣٦٠)، ١٩٦٣، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٤- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري، ت.١٣٦٠)، ١٩٧٩، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق م. المبارك و م.ع. حمد الله، دار الفكر، بيروت.

٥- ابن يعيش (موفق الدين، ت.١٢٤٥)، د.ت.، عالم الكتب، بيروت.

٦- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣أ، الجملة العربية و التحليل إلى المؤلفات المباشرة، بـ«الأثر»، مجلة الآداب واللغات، عدد ٢، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

٧- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣ب، بنية الجملة والترجمة، من خلال القرآن الكريم، مجلة المترجم، عدد ٦، جامعة وهران، وهران، الجزائر.

٨- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣ج، دور التركيبية في فهم و إفهام القرآن الكريم، الملتقى الوطني حول «اللغة والأدب وعلاقتهما بالعلوم الشرعية»، ٢٠-٢١/٠٤/٢٠٠٣، (تحت الطبع)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

٩- زجاجي (الـ)، ١٩٥٧، الجُمل، تحقيق محمد ابن شنب، كلينكسيك، باريس.

١٠-زمخشري (الـ ، ت.٥٣٨ هـ.)، د.ت.، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل، دار الفكر، بيروت.

١١-سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت.٧٦٠)، ١٩٨٣، تحقيق عبد السلام هارون، ، ط ٣ ، عالم الكتب، بيروت.

١٢- قرآن (الـ)، (قراءة ورش)، ١٩٨٤، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

١٣-كشريد (صلاح الدين)، ١٩٩٨، ترجمة القرآن الكريم للفرنسية، ط ٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٤- ميهوبي (الشريف)، ٢٠٠٢، المسند إليه والمسند في العربية، رأي في المصطلح والتحديد، بـ«مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية»، عدد ٧، جامعة باتنة، الجزائر.

ثانياً- الأجنبيـــة:

1- AMRANI (Slimane), 1985, La fonction de sujet, Thèse de doctorat de 3° cycle, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.

2- BARATIN (Marc) et DESBORDES (Françoise), 1981, L'analyse linguistique dans l'antiquité, volume 1, Klincksieck, Paris, France.

3- BLACHERE (Régis) et GAUDEFROY-DEMOMBYNES (M.), 1975, Grammaire de l'arabe classique, Edition Maisonneuve et Larose, Paris, France.

4- COHEN (David), 1970, « Les formes du prédicat en arabe », in Mélanges M.COHEN, Mouton The Hague, Paris, France.

5- DEBBACHE (Abdelhamid), 1992, Le prédicat syntaxique en arabe, Thèse de doctorat nouveau régime, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.

6- DEBBACHE (Abdelhamid), 2002, Les constituants immédiats de la phrase, in «الأثر» مجلة الآداب واللغات عدد ١، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

7- DUBOIS (J.), JIACOMO (M.), GUESPIN(L.), MARSELLESI (C.), MARSELLESI (J.P.)MEVEL (J.P.), 1973, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, France.

8- FRANÇOIS (Frédéric), 1974, L'enseignement et la diversité des grammaires, Hachette, Paris, France.

9- GLEASON (H.A.), 1969, Introduction à la linguistique, Traduction de Françoise DUBOIS-CHARLIER, Librairie Larousse, Paris, France.

10- KRAIDIE (Hiam), 1975, La syntaxe d'al-ZAĞĞÂĞÎ dans son Livre al-Ğumal, à la lumière de la linguistique fonctionnelle, Thèse de doctorat de 3° cycle, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.

11- LYONS (John), 1970, Linguistique générale, Traduction de D.ROBINSON, Librairie Larousse, Paris, France.

12- MARTINET (André), 1970, Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, France.

13- MAURY-ROUAN (Claire), 1980, Un exemple l'arabe in « Linguistique », sous la direction de Frédéric FRANÇOIS, Presse Universitaire de France, Paris, France.

14- PERROT (Jean), 1978, Fonctions syntaxiques, énonciation, information, in « Bulletin de la Société de Linguistique de Paris », 73/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.

15- ROMAN (André), 1983/1984, 1984/1985, Cours de linguistique arabe à l'université de Provence, Aix-en-Provence, France.

16- ROMAN (André),1985, Sur la constitution de la phrase arabe in « Cercle Linguistique d'Aix-en-Provence », Travaux 3 (Les relations syntaxiques), Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence, France.

17- TESNIERE (Lucien), 1966, Eléments de syntaxe structurale, 2° édition, Klincksieck, Paris, France.

18- TOURATIER (Christian), 1977, Comment définir les fonctions syntaxiques, in « Bulletin de la Société de Linguistique de Paris », 72/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.

19- TOURATIER (Christian), 1985, La syntaxe, in « Syntaxe et latin », acte du 2° congrès international de la linguistique latine, 2dité par C.TOURATIER, Publications de l'université de Provence Aix-en-Provence,.Aix-en-Provence, France.

20- TOURATIER (Christian), 1987, Valence verbale et transitivation, in « Etudes de linguistique générale et de linguistiques latine offertes en hommage à Guy SERBAT, Paris, France.

21- TOURATIER (Christian), 1989, Esquisse d'analyse syntaxique, in « Information Grammaticale », n° 43, Paris, France.